سياسة الجزائر الخارجية والأزمات الاقليمية
دراسة حالة: تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية والأزمة الليبية
Algeria's Foreign Policy and Regional Crises Case Study: the Liquidation of Colonialism in the Western Sahara and the Libyan Crisis

***ط.د. مناصري زهرة**
جامعة الجزائر3
Zahra.menasri15@gmail.com

تاريخ الارسال: 2021/04/07	تاريخ القبول: 2022/03/27	تاريخ النشر: 2022/10/13

ملخص :

تنظر هذه الدراسة للمقاربة الاقليمية كأهم متغير يعكس توجهات وإدارة النزاعات في السياسة الجزائرية الخارجية من خلال الوقوف على جملة من المنطلقات والثوابت التي كانت وراء المنظور الجزائري، حيث حرصت الجزائر منذ استقلالها على تبني سياسة خارجية تتسم بالاعتدال والوسطية ودبلوماسية مما أكسبها مكانة دولية مميزة.

إذ شكلت الأزمات الخطيرة التي عرفتها المنطقة العربية والافريقية وبالأخص الأزمة الليبية (2011) تحديا للموقف الجزائري، الذي بقي ثابتا ورافضا للتدخل الأجنبي مؤكدا على المقاربة والمنظور الاقليمي، بالإضافة إلى موقفه الثابت دائما في قضية تصفية الاستعمار وحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها -الصحراء الغربية- من أجل الأمن والاستقرار الاقليمي.

الكلمات المفتاحية: تصفية الاستعمار؛ الأزمة الليبية؛ سياسة الجزائر الخارجية؛ دور الجزائر.

***المؤلف المرسل: زهرة مناصري**

Abstract:

This study considers the regional approach as the most important variable that reflects the trends and conflict management in Algerian foreign policy by standing on a set of principles and constants that were behind the Algerian perspective, where as , since its in dependence Algeria has been keen on adopting a moderate, moderate and diplomatic foreign policy, which has earned it a distinguished international stature.

As the serious crisis known in the Arab and Algerian region , especially the Libyan crisis 2011 posed a challenge to the Algerian position , which remained steadfast and rejected foreign interference, stressing the regional approach and perspective in addition to its always firm stance on the crisis of decolonization and the right of colonized people to determine their destiny-Sahara Western- for the sake of regional security and stability.

Keywords: Colonization Liquidation; Libyan Crisis; Algeria's Foreign Policy; Algeria's Role .

مقدمة:

تعتبر الجزائر من الدول المحورية في القارة الافريقية، حيث لطالما برزت في حل العديد من النزاعات التي عصفت بالدول المجاورة، انطلاقا من جملة المبادئ والأسس التي تعتمد عليها في السياسة الجزائرية الخارجية.

كما أن إدراك صانع القرار الجزائري بشأن الأزمات والنزاعات الدولية، خاصة فيما يتعلق بكل من قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، بإعتبارها من القضايا المهمة والحيوية والتي شغلت العديد من الدول الاقليمية في المنطقة ، واحتلت مكانة في الحياة السياسية لدول المنطقة على المستوى الرسمي والشعبي بكل معطياتها المحلية والاقليمية والدولية ، إضافة إلى الأزمة الليبية 2011 التي أطاحت بنظام معمر القذافي، وما شكلته من خطر وتحدي على الحدود والأمن الاقليمي للجزائر، كل هذا لا يمكن أن تحكمه إلا محددات السياسة الخارجية تأخذ بالحسبان جملة من المبادئ والأهداف ذات رؤية بعيدة من شأنها الدفع بتسوية سياسية إقليمية للأزمتين وإبعاد التدخلات الخارجية قدر المستطاع.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في دور الجزائر على المستوى الاقليمي والعالمي فيما يتعلق بالقضايا الخارجية، وتحديدا القضايا التحررية خاصة التي تشكل تهديدا مباشرا لاستقرارها ، ضف لذلك الجزائر أصبحت تمثل طرفا فاعلا على مستوى العلاقات الدولية وعلى وجه الخصوص في كل ما يتعلق بالشأن الافريقي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى توضيح وإبراز سياسة الجزائر الخارجية تجاه القضيتين(الصحراء الغربية والأزمة الليبية)، من خلال الاستعانة بنظرية الدور، وكذلك إبراز دور الجزائر وكيف استطاعت المقاربة الجزائرية أن تساهم في إيجاد تسوية سلمية.

منهج و اقتراب الدراسة:

تم الاعتماد على منهجية مبنية على الاستعانة بتقنيات المنهج التاريخي، من خلال تتبع وإستقراء التطورات التي مرت بها سياسة الجزائر الخارجية، وتطور القضيتين محل الدراسة، أيضا تم الاستعانة بالمنهج المقارن من خلال المقارنة بين متغيرات البحث والمراحل والوقائع الدولية ذات الصلة، وكذلك تم اعتماد منهج دراسة حالة التفسيرية التي تمثل أحد وجوه المنهجية المقارنة، وذلك من خلال سعيها إلى تفسير الأوضاع القائمة بإرجاعها إلى العناصر المسؤولة عن تشكلها.

كما تم توظيف "اقتراب الدور" كإطار نظري يهتم بدراسة السلوك للدول بوصفه "أدوار سياسية"، تقوم بها الدول في المسرح السياسي الدولي، وتوجهها صور متشكلة في ذهنية النخب وصناع القرار.

وعليه نطرح الاشكالية التالية:

إلى أي مدى استطاعت الجزائر أن تؤسس سياستها الخارجية تجاه قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية والأزمة الليبية، والثبات على مواقفها رغم كل التوترات؟

خطة البحث: للاجابة عن التساؤل المطروح نقترح الخطة التالية:

المحور الأول: مبادئ السياسة الجزائرية الخارجية

المحور الثاني: سياسة الجزائر الخارجية وقضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية

المحور الثالث: الأزمة الليبية وموقف الجزائر منها

المحور الرابع : الجهود الجزائرية للتسوية في الأزمتين

المحور الأول: مبادئ السياسة الجزائرية الخارجية

لكل دولة منطلقات ومبادئ تحكم توجهات سياستها الخارجية تحددها عادة دساتيرها ووثائقها الرسمية، وعليه سوف يتم التطرق في هذا المبحث لمبادئ ومنطلقات سياسة الجزائر الخارجية.

أولا: المرجعية التاريخية لسياسة الجزائر الخارجية

إن المرجعية التاريخية التي ترسم السياسة العامة والخارجية بصفة خاصة للجزائر، تستند إلى البعد الثوري القائم على إمتداد فكرة النضال التحرري الرامي لنصرة القضايا العادلة والتضامن مع الشعوب المستعمرة الساعية لنيل استقلالها وتحصيل سيادتها وبناء ذاتها.

وعلية فإن جملة المبادئ الثورية التي قامت عليها الحركة التحريرية الجزائرية ضد قهر الاستعمار وإستبداده تشكل وعاء مرجعيا لسياسة الجزائر الخارجية، حيث احتوى بيان أول نوفمبر 1954 تلك المبادئ الثورية، مؤسسا بذلك لجملة من القيم المحورية كثوابت تقوم عليها السياسة الخارجية لحركة التحرير، وفي هذا الشأن يقول الرئيس الراحل هواري بومدين:" إن أحد المبادئ المسيطرة على سياستنا الخارجية وفي سياسة البلاد بصفة عامة هو مبدأ تأييد القضايا العادلة في العالم لأن تأييد هذه القضايا هو وفاء منا لماضينا وللتضحيات الجسيمة التي ضحى بها شعبنا أثناء نضاله عبر عشرات السنين.."[1].

ونجد أن مجمل البيانات والمواثيق والدساتير من بيان أول نوفمبر 1954 وحتى الدستور الحالي 2008، مرورا بمقررات مؤتمر الصومام أوت 1956، مؤتمر طرابلس جوان 1962، ميثاق الجزائر 1964، الميثاق الوطني 1976 ونسخته المعدلة عام 1986 ومختلف الدساتير، ومن جملة هذه المبادئ نذكر:

1-حق الشعوب في تقرير مصيرها.

2-حق الشعوب والأمم في السيطرة على مقدراتها وثرواتها الوطنية.

3-مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

4-رفض إستخدام القوة أو التهديد بها لحل النزاعات الدولية والاعتماد على الحلول السلمية بالطرق الديلوماسية.

5-التأكيد على أهمية التعاون الدولي بكل أشكاله بصورة أكثر عدلا وتكافؤا.

ثانيا: أهم المبادئ التي رسختها الثورة الجزائرية

بعد أن نالت الجزائر استقلالها سارت على نفس الثوابت التي رسختها الثورة الجزائرية فيما يتعلق بنصرة قضايا التحرر في افريقيا إيمانا بمبدأ تصفية الاستعمار ووفاءا لمبادئها الثورية، وهو ما عبر عنه نيلسون مانديلا قائلا:" الجزائر كانت وستبقى قلعة الثوار الأحرار والسند القوي لكل الشعوب المناضلة من أجل العدالة والحرية، ومواقفها الأصيلة ترجمتها إلى إعطاء دعم وإسهام مباشر في تحرير القارة الافريقية"[2].

ومن جملة المبادئ التي رسختها الثورة الجزائرية ما يلي:

1-مبدأ حسن الجوار:

أعطت الجزائر مضمونا خاصا بتصورها لعلاقاتها مع محيطها ، حيث اسمته بمبدأ حسن الجوار الايجابي وجاء هذا في خطاب الرئيس السابق الشاذلي بن جديد أنه: " على المستوى الجهوي فإن الجزائر التي تعتبر جزءا من المغرب العربي، وتنتمي كذلك إلى مجموعة الدول الصحراوية فإنها تسهر على تحقيق مبادئ حسن الجوار الايجابي[3].

2-مبدأ التعاون بين الدول المجاورة:

منذ الاستقلال ظهر مبدأ التعاون مع وبين الدول المستقلة حديثا، ويعد هذا المبدأ بالنسبة للجزائر عامل توازن، ومن أجل تفعيل هذا المبدأ عملت الجزائر على ربط علاقات التعاون مع الدول المجاورة من خلال العديد من المشاريع، كما لعبت دورا بارزا في خلق المنظمات الاقليمية مثل لجنة أركان العمليات المشتركة التي يقع مقرها في "تمنراست" ، ثم وحدة الاندماج والاتصال التي تعتبر الذراع الاستخباراتي للهيئة[4].

3-مبدأعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:

تستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من قاعدة عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية[5] ،باعتبارها عضو في منظمة الوحدة الافريقية ومجموعة حركة عدم الانحياز، وعليه عملت الجزائر على تطبيق مبدأ عدم التدخل سواء على مستوى المنظمات الدولية أو الاقليمية أو في علاقاتها الثنائية، وقد أخذ مبدأ عدم التدخل بعدا خاصا بفضل الدول حديثة الاستقلال، التي كانت سيادتها في خطر[6].

4-مبدأحل النزاعات بالطرق السلمية وعدم اللجوء للقوة:

قبل نيل الجزائر للاستقلال كانت ضد استعمال القوة ورافضة لذلك وتدعو إلى التعاون، وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الاقليمية، أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية[7].

5-مبدأاحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار:

إن طبيعة العلاقات الدولية وأخطار تفتيت المستعمرات ، دفعت بالجزائر ومن أجل الدفاع عن الوحدة الترابية للدول إلى المناداة بتكريس مبدأ عدم المساس بالحدود، ونظرا لما يمثله هذا المبدأ على مستوى تأسيس الأمن الاقليمي، ذلك أن إعادة النظر في الحدود سوف يدخل افريقيا في دوامة من الحروب داخل كل دولة نفسها ومع الدول الأخرى.

وترى الجزائر أن ضبط الحدود وترسيمها من اهم الضمانات لتدعيم مبادئ حسن الجوار الايجابي، ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة، منذ أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب، وفق اتفاقية إفران في 15 جانفي 1969، واتفاقية تلمسان في 25 ماي 1970 ثم معاهدة الرباط في 15 جوان 1972.

6-مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها:

يرتبط مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها في التصور الجزائري بنظرتها لمستقبل المنطقة سياسيا واقتصاديا، وقد مارست هذا مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها، وهو ما تمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[8].

حيث ساهمت الثورة الجزائرية في إصدار القرار الأممي رقم 1514 ، المتعلق بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال، وذلك في 14ديسمبر 1960، ويرجع الفضل لجهود دبلوماسية مناضلي الخارج الذين خاضوا معارك كبيرة كان لها صدى واسعا في اجتماعات اللجنة السياسية للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة، التي تزامنت مع أحداث 11 ديسمبر 1960، والتي أكدت للعالم إصرار الشعب الجزائري على تقرير المصير، وقد وصل هذا الاصرار أروقة الأمم المتحدة[9].

7-مبدأ الدفاع عن السلم والأمن الجهويين:

يظهر هذا المبدأ في سياسة الجزائر الخارجية من خلال سعيها الدائم إلى احتواء النزاعات وحلها بالطرق السلمية، وفي هذا الصدد وضعت الجزائر العديد من المبادرات من أهمها دعوتها لتشكيل مجلس السلم والأمن الافريقي الذي بدأ ممارسته الفعلية في 25ماي 2004، والذي من أهم أهدافه الحد من إندلاع النزاعات وحفظ وبناء السلم[10] .

وعلى الرغم من أن الدستور الجزائري ينص على عدم تدخل الجيش الوطني خارج حدوده، إلا أن الجزائر وجدت نفسها مضطرة للتنازل عن جزء من هذا المبدأ بغية تفعيل مبدأ آخر وهو صناعة السلم في افريقيا، حيث شاركت في اجتماع وزراء دفاع شمال افريقيا، فالجزائر ترى أن المشاكل الافريقية أكبر من أن يستطيع الأفارقة حلها ومعالجتها ، لذلك فهي تراهن دوما على حلها بالطرق السلمية وفي الاطار الاقليمي المدعوم بالجهود الدولية في إطار الأمم المتحدة، وفي هذا الصدد بدأت الجزائر بحشد الدعم الخارجي وإرسال ضباط جزائريين إلى الولايات المتحدة الامريكية للتكوين في مجال حفظ وبناء السلم[11] .

المحور الثاني: سياسة الجزائر الخارجية وقضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية

تعد قضية الصحراء الغربية من أقدم النزاعات في القارة الافريقية، وهي من القضايا العربية المهمة التي شغلت العديد من الدول الاقليمية في المنطقة وعليه نتطرق في هذا المحور لبواعث القضية وتداعياتها ورؤية الجزائر لهذه القضية.

أولا: الخلفية التاريخية لقضية الصحراء الغربية

ظهر النزاع في بدايته قضية من قضايا تصفية الاستعمار الغربي بالقارة السمراء بين كل من المغرب وموريتانيا المطالبين باسترجاع هذا الاقليم لتسوية وضعيتهما الترابية والحدودية من جهة، وإسبانيا التي كانت تبسط سلطاتها الاستعمارية على هذا الإقليم من جهة أخرى، ومنذ تاريخ 30 أكتوبر 1975 ، عرفت المنطقة عدم الاستقرار، وشهدت مرحلة أكثر تعقيدا من اللاحرب واللاسلم في آن واحد لتنقضي أكثر من ثلاثة عقود من الزمن مرت من عمر النزاع، ولا يزال المشكل قائم بين المغرب والبوليساريو[12] .

حيث اتصف نزاع الصحراء الغربية في البداية بأنه مقاومة ضد الاحتلال الاسباني للإقليم، إذ تأسست جبهة البوليساريو سنة 1973 لمكافحة الاستعمار الاسباني، ثم تحول هذا النزاع من طابعه الاستعماري القديم (الكلاسيكي) إلى أن أصبح نزاعا إقليميا يجمع حركة تحررية (جبهة البوليساريو) ودولتين متجاورتين (المغرب وموريتانيا)، ليتطور هذا النزاع فيما

بعد ويصبح ثنائيا، يجمع بين المغرب والبوليساريو بعد انسحاب موريتانيا من النزاع بتوقيعها لمعاهدة السلام مع جبهة البوليساريو لسنة 1979.

وفي نهاية الثمانينات عرضت منظمة الأمم المتحدة بمعية منظمة الوحدة الافريقية على طرفي النزاع، مجموعة من المقترحات لحل النزاع، أصبحت تسمى بمخطط الأمم المتحدة للتسوية ، تحتوي على محورين أساسين: وقف إطلاق النار وتنظيم استفتاء تقرير المصير[13] .

تعد قضية الصحراء قضية تصفية استعمار تم تسجيلها منذ سنة 1963، ضمن لوائح الدول التي يجب تصفية الاستعمار منها[14] ، كما تعتبر قضية الصحراء الغربية من أقدم النزاعات وآخر مستعمرة في افريقيا، وتقدر مساحة الصحراء الغربية بـ 266 ألف كلم مربع، تقع على الساحل الأطلسي للقارة الافريقية، يحدها المغرب شمالا وموريتانيا شرقا وجنوبا وتشترك في 40 كلم من الحدود مع الجزائر في الشمال الشرقي، كما يعد معظم إقليمها صحراء، ويبلغ عدد سكانها حوالي 600 ألف نسمة[15] .

وتضم الصحراء ثروات معدنية كبيرة، حيث يوجد أكبر منجم للفوسفات منفرد في العالم، تم اكتشافه عام 1974، في منطقة بوجدور، وحسب اتفاقية مدريد بين المغرب واسبانيا تتمتع هذه الأخيرة بمزايا استغلال المنجم بنسبة 51%، هناك أيضا عشر خزانات من الملح يبلغ إنتاجها 20000 طن سنويا، وهناك دراسات واعدة في مجال التنقيب عن النفط، وقد سبق لإسبانيا أن نقبت عنه غير أن أعمال المقاومة حالت دون ذلك[16] .

ثانيا: تصفية الاستعمار ومساندة الجزائر للشعوب في تقرير مصيرها

نشير أولا لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها كونه يحتل مكانة كبيرة في سياسة الجزائر الخارجية، وهو غير قابل للتصرف، لأن الثورة الجزائرية قد ساهمت في إصدار القرار الأممي رقم 1514 المتصل بحق الشعوب في تقرير المصير والاستقلال بتاريخ 14 ديسمبر 1960 [17].

ولطالما تمسكت الجزائر بمبدأ تقرير المصير في قضية الصحراء الغربية وفق قرارات جمعية الأمم المتحدة، وهو ما عبر عنه وزير الاعلام الجزائري السابق عبد الحميد مهري بقوله : "إن تمسك الجزائر بمبدأ تقرير المصير يعني تعاطيا منهجيا مختلفا لمشكلة الحدود"[18] .

كما تستند الجزائر دائما لمبدأ حق الشعوب في تقرير المصير، فهي مساندة للحركات التحررية منذ استقلالها، وتعمل على دعم الشعوب في حقها في تقرير مصيرها، انطلاقا من المبادئ الأساسية التي تحكم توجهات سياستها الخارجية.

ضف إلى ذلك اعتبارها قضية تصفية استعمار ولابد من دعم الشعوب المستعمرة، وعلى وجه الخصوص الشعب الصحراوي والوقوف معه ماديا ودبلوماسيا وإنصافه لنيل استقلاله كغيره من الشعوب .

ثالثا: موقف الجزائر من قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية

تنطلق الجزائر في موقفها من قضية الصحراء الغربية من وجهة نظر سياسية وايديولوجية، كما عبر عن ذلك البيان الصادر عن جبهة التحرير الوطنية الجزائرية في ديسمبر 1975، والذي أكد على مساندة حركات التحرر ويرى أن النضال في الصحراء الغربية بين جبهة البوليساريو التي تدعمها الجزائر، وبين كل من المغرب وموريتانيا ، وأن حل المشكلة لا يمكن أن يحصل شعب الصحراء على استقلاله[19] .

فموقف الجزائر اتجاه القضية الصحراوية كان موقفا ثابتا، ولم يتغير بحيث لم يكن للجزائر أي أطماع ترابية في الصحراء الغربية، ويتلخص موقف الجزائر تجاه قضية تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية في النقاط التالية:

1-ليست للجزائر أية أطماع إقليمية في الصحراء الغربية، لكن ترى نفسها معنية مباشرة بهذه القضية والنزاع الدائر في الصحراء الغربية، وتؤكد لحل هذه القضية لابد الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الشعب الصحراوي.

2-تدعم الجزائر كل المساعي الأممية الرامية إلى تنظيم استفتاء تقرير المصير في الصحراء الغربية[20] .

3-تنظر الجزائر لقضية الصحراء الغربية كقضية تصفية استعمار وعليه فإن أي إجراء يتخذ في هذا الاطار من أجل الاسراع في تصفية الاستعمار من الأقاليم سيلقى الدعم والتأييد الدائم من طرف الجزائر[21] .

وأوضحت الجزائر أن قضية الصحراء الغربية تندرج في إطار تصفية الاستعمار، وأن ما تقوم به لا يجعلها طرفا في النزاع كما يدعي ملك المغرب الحسن الثاني سنة 1976، عندما صرح قائلا: "لتعلن الجزائر الحرب ضدنا مباشرة أو لتقبل السلام معنا "[22] .

المحور الثالث: الأزمة الليبية وموقف الجزائر منها

في هذا المحور نتعرض للأزمة الليبية، طبيعتها أسبابها وصولا للتهديدات التي تواجها الجزائر باعتبارها تشكل تهديدا مباشرا على استقرارها وأمنها.

أولا: انفجار الأزمة الليبية وأهم الأحداث والتطورات:

انطلقت الثورة الليبية على شكل احتجاجات اندلعت شرارتها يوم الخميس 17فبراير 2011، شملت بعض المدن الليبية إثر تأثرها بموجة الاحتجاجات المندلعة في الوطن العربي وخاصة الثورة التونسية والمصرية اللتان أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك، في شكل مظاهرات واحتجاجات سلمية لكن وبتطور الأحداث والوضع جراء قيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي بإستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزل، تحولت إلى حرب أهلية انقسمت إلى فريقين، فريق يؤيد النظام وفريق آخر يسعى للإطاحة بمعمر القذافي، ضف لذلك اعتمد الشعب الليبي على مختلف مواقع التواصل الاجتماعي على شبكة الانترنت للتظاهر[23].

حيث بدأت الأزمة في ليبيا بقيام الانتفاضة الشعبية والتي سرعان ما تحولت إلى تمرد مسلح ضد الرئيس معمر القذافي، وهو ما أدى لخروجها عن طابعها السلمي في شكل ثورة ضد معمر القذافي، تداخلت فيه جملة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الخارجية كذلك.

وقد توافرت مجموعة من الدوافع الداخلية والخارجية أدت إلى إنهيار نظام القذافي نذكر منها:

1-الدوافع الداخلية:

أولا: طبيعة النظام السياسي الليبي

شكل النظام السياسي في ليبيا قبل الثورة نمطا غربيا ومختلفا عن باقي الدول الأخرى - ساد لأكثر من أربعة عقود (1969-2011)- حيث عرف نظام القذافي بالجماهيرية أين قام بتأليف "الكتاب الأخضر" عام 1975، وفيه رفض فكرة التمثيل النيابي حسبه يمثل حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا على النواب[24].

وعليه فقد ظل النظام السياسي مغلقا ومتكورا حول نفسه (أي زعيمه تحديدا) واستمر النظام غير ديمقراطي مما خلق فراغا سياسيا وغيابا مطلقا للممارسة الديمقراطية، والعجز الواضح في الثقافة السياسية الديمقراطية[25].

ثانيا: فقدان الشرعية واحتكار السلطة وقمع المعارضة

منذ عقود وليبيا تحت وطأة نظام يتميز بعدم توفر الشرعية السياسية نظرا لتركز السلطة بيد القذافي وبأيدي مجموعة صغيرة من الأفراد، في ظل عدم وجود مؤسسات رسمية تتميز

بالكفاءة[26] ،حيث عمل القذافي على إنشاء اللجان الثورية والقبلية والقيادات الشعبية ضف لذلك جرد الجيش الليبي من قوته العسكرية وأبدل مؤسسات الجيش بالمليشيات الشعبية والكتائب التابعة له عن طريق أبنائه فضلا عن المنظومات الأمنية[27]، وعلية تميزت ليبيا بغياب دستور يشكل مرجعية لكل القوانين والبنى التنظيمية والمؤسسية والسياسية في الدولة، ينظم علاقات السلط ببعضها البعض، وكذلك الغياب شبه التام لكل البنية البيروقراطية المؤسساتية أيضا غياب البنية السياسية والاجتماعية خارج النظام من أحزاب ونقابات وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني[28].

ثالثا: المكون القبلي في النظام السياسي الليبي

تحمل الدولة الليبية إرثا قديما من ترسيخ القبلية على أنه أحد أهم دعائم نظام الحكم في عهد القذافي الذي عمل على تقسيم البلاد مناطقيا بنظام حكم محلي عزز القبيلة، كما عمل على صنع دوائر من حوله، وكانت الدائرة الضيقة الأساسية والمقربة منه هي قبيلة القذاذفة الصغيرة ، كما عمل على إضعاف الجيش النظامي ليحول دون تحوله إلى قوة منافسة له، بالإضافة إلى اعتماده على وحدات أمنية خاصة من المرتزقة الأفارقة التي تدين له بالولاء ، كما أن الاستراتيجية القبلية للقذافي قامت على مبدأ "فرق تسد"[29].

ولذا تعتبر القبيلة نتاجا طبيعيا فالاستثمار السياسي للواقع القبلي وتوظيفه من قبل النظام السياسي ما بعد 1969، خلف شروخا إجتماعية بين القبائل(الورفلة والمقارحة والقذاذفة) التي تشكل عصب المجتمع الليبي، وعرض وحدتها وتكاملها للتنافر والصراع، فما ظل ثابتا وبارزا خلال حكم القذاذفة على باقي القبائل من خلال جملة من الممارسات، البارز منها منحها النصيب الأهم والأكبر من عائدات النفط، وإعطاء امتيازات لأبنائها كترقيات في مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية والامنية مقابل تهميش باقي القبائل[30].

رابعا: التحكم بالاقتصاد الليبي وحرمان الشعب الليبي:

على الرغم من الانفتاح الاقتصادي منذ 2003 ورفع الحصار المفروض على ليبيا، إلا أن ذلك لم يعكس تحقيق تنمية إقتصادية، فالعائدات البترولية صرفت في مشاريع خارجية لم يستفد منها الاقتصاد الليبي مثل دعم الحركات المسلحة في دول الجوار كالتشاد والنيجر ومالي، وهو ما ساهم في زيادة الشعور بعدم الرضى من قبل الفئات الشعبية تجاه هذه السياسات ، كما عرفت هذه الفترة تنامي شبكات التهريب وغسيل الأموال، وإرتفاع مستويات التضخم بداية من آواخر 2007 وزيادة أسعار الواردات[31].

وهذا راجع أساسا لمشكل الاقتصاد في ليبيا، حيث يعتمد كليا على مورد واحد يتمثل بعائدات تصدير النفط الخام والغاز، إذ يشكل النفط والغاز وبعض المواد الكيميائية المستخرجة من النفط قرابة 100% من الصادرات الليبية في مقابل أن الحكومة تعد ميزانية استيرادية تستورد بها تقريبا كل شيء من المواد الغذائية إلى الآليات والأدوات الميكانيكية والأدوية والمنسوجات والوقود وغيرها[32]، حيث أشارت التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة إلى أن ليبيا تعتبر من الدول المتقدمة في مجال التنمية البشرية خلال المرحلة 2000-2010، حيث احتلت وفقا لهذه التقارير المرتبة (64) على المستوى الدولي سنة 2000، والمركز (61) سنة 2001، والمركز (55) سنة 2009، والمركز (52) لسنة 2010 مع احتفاظها عبر السنوات الثلاث الأخيرة بالمركز الأول على المستوى الافريقي[33].

وعلى الرغم من كل هذه المؤشرات التي تعكس مستوى جيد من التنمية في ليبيا، إلا أن الواقع عكس ذلك إذ رغم توفر ليبيا على ثروات نفطية هائلة تجعلها من أكثر الدول العربية رفاهية، غير أن الواقع المعاش جراء سياسة نظام القذافي قلب الموازين[34] ،أين عانى الشعب الليبي من أوضاع اقتصادية وأحوال معيشية متردية ومخزية وفقا للتقارير الدولية حيث عرف إرتفاع مؤشرات الفقر والبطالة وسوء الأحوال المعيشية وتآكل البنى التحتية مع استفحال الفساد وغياب الشفافية[35] ، ما أدى إلى حدوث تفاوت كبير في عملية توزيع الثروة، وخاصة العائدات النفطية التي استأثرت بها دائرة ضيقة تلتف حول القذافي وعائلته[36].

الأمر الذي دفع الشعب الليبي للخروج في عمليات احتجاجية تفاوتت من حيث القوة والضعف من مكان لآخر، أين تفاقمت لحد الصدام المسلح مع النظام وأنصاره في منتصف فيفري 2011 بفعل الشعور بعدم العدالة في توزيع الثروة[37].

2- الدوافع الخارجية:

هناك جملة من الأسباب نذكر منها ما يلي[38] :

أولا: موجة الاحتجاجات الاقليمية والحراك التي شهدتها المنطقة العربية في كل من تونس ومصر، مما أعطى دفعا قويا لمسار الأحداث في ليبيا وتشجيع الشعب الليبي على الاحتجاج والتمرد ضد معمر القذافي والاطاحة بنظامه بعدما تم الاطاحة بالعديد من الأنظمة العربية والتي كانت تبدو قوية وصعبة التغيير.

ثانيا: دور الأطراف الخارجية التي تسعى إلى إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، ونشير هنا تحديدا للطرف الفرنسي، حيث ضاعفت فرنسا من تدخلاتها

العسكرية في إفريقيا بشكل عام " التدخل في كوت ديفوار" وفي منطقة الساحل - شمال مالي- والمغرب العربي بصفة خاصة، في إطار السعي للمحافظة على مناطق نفوذها التاريخية مع تنامي الدور الصيني والأمريكي في إفريقيا ، مما ضيق من استفادة فرنسا وانفرادها بثروات المنطقة، ومن هنا جاءت الرغبة الفرنسية لأداء دور فعال ورئيسي في مسار وتطورات الأزمة الليبية.

ثالثا: أطماع الدول الأجنبية في الثروات الليبية ، إذ منذ سقوط القذافي انعكست حقيقة الدول الأوروبية من التدخل العسكري في ليبيا حيث تنوي الاستيلاء على مصاف النفط الليبي، وقد برهنت السنوات الماضية على هذه الحقيقة بتحويل شرق ليبيا لمستنقع للارهابيين، وتوظيفها إلى ساحة لتهريب السلاح ونشر الفوضى العارمة منيا وسياسيا في ربوعها.

كذلك برزت مطامع الدول الغربية في الأموال الليبية عبر الترويج لفكرة أن تلك الأموال هي أموال القذافي، ومن ثم يمكن التلاعب بها ومصادرتها واستغلالها تحت ذريعة سياسية وأمنية، كما اعتاد الغرب تفصيل الجرائم على طريقته[39]، حيث تسعى هذه الدول لتأمين مصالحها النفطية في ليبيا كما تملك هذه الدول شركات خاصة تعمل في مجال النفط والتنقيب، مما جعل هذه الدول تتدخل للمحافظة على مكتسباتها الاقتصادية لضمان استمرارية عملها بعد سقوط النظام وتثبيت النظام الجديد في ليبيا[40].

ثانيا: موقف الجزائر من الأزمة الليبية

استطاعت الجزائر أن تدير الملف الاقليمي رغم الضغوطات الدولية منذ بداية ما يسمى "بالربيع العربي"، محاولة بذلك إيجاد مخارج دبلوماسية ، حيث تمكنت من كسب الرهان الدبلوماسي والسياسي لتسوية هذه الأزمات وإصرارها على أن الحل الأمني أو التدخل الدولي يؤدي فقط لتأزم الوضع، غير أن الوضع في ليبيا مختلف نوعا ما لأن النظام الليبي تمت الاطاحة به من طرف منظمة الحلف الأطلسي الذي يتحمل المسؤولية المباشرة للأزمة الليبية[41]، ومع ذلك كان موقف الانتفاضة في بداية الأزمة يدعو إلى وقف أعمال العنف داخل ليبيا، وينادي بضرورة إيجاد حل سلمي يضمن حقوق ومطالب الأطراف المتصارعة، ومع اشتداد العنف وتأزم الأوضاع قرر مجلس الأمن التدخل العسكري في ليبيا من أجل حماية المدنيين، وهنا كان برز موقف الجزائر رافضا لهذا التدخل مؤكدة على ضرورة الانتقال السلمي للسلطة في ليبيا، لأنها تعي خطورة التدخل الأجنبي[42].

وهو ما يفسر اعتماد الجزائر الموقف الدفاعي والحيادي في نفس الوقت منذ انطلاق الأزمة الليبية[43]، إذ التزمت الجزائر الحياد بشأن ما كان يحدث في ليبيا من ثورة ضد نظام القذافي- خشية انتقال الانتفاضة إليها[44] - في حين اعتبر الثوار حيادها سلبيا وليس في صالحهم حتى وإن لم تدعم النظام، فإن مجرد رفضها مساندة الثوار أو على الأقل الاعتراف بصواب مسعاهم وإقامة قنوات اتصال معهم رأى فيه هؤلاء وحلفاؤهم دعما للنظام[45].

وعليه فقد أخذ موقف الجزائر الطابع الدفاعي من خلال إعادة إنتشار القوات المسلحة الجزائرية لتأمين الحدود مع ليبيا.

المحور الرابع: الجهود الجزائرية للتسوية في الأزمتين

تسعى الجزائر في حل النزاعات دوما لايجاد تسوية سلمية ، وهنا تحديدا فيما يتعلق بالقضيتين (الصحراء الغربية والأزمة الليبية) ، وانطلاقا من كونها طرفا اقليميا بالدرجة الأولى وأيضا بحكم الجوار من جهة أخرى.

أولا: الجزائر واستكمال مسار تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية

يؤكد سفير الجزائر بالأمم المتحدة " سفيان ميموني" بنيويورك أن النزاع في الصحراء الغربية يعد "مسألة تصفية استعمار غير مكتملة"، مؤكدا على حق شعب الصحراء الغربية الثابت في تقرير مصيره.

كما صرح بأن الأمم المتحدة على غرار الاتحاد الافريقي تعتبر الحل الوحيد العادل والدائم لهذا النزاع هو: "ذلك الذي يسمح للشعب الصحراوي بممارسة حقه بحرية في تقرير المصير طبقا للائحة 1514"، ويضيف ذات المصدر أن جهود الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن من أجل استكمال مسار تصفية الاستعمار من الصحراء الغربية "تحظى بدعم الجزائر"، مشيدا بالمبعوث الشخصي السابق هورست كوهلر الذي نجح في إعطاء ديناميكية جديدة للمسار السياسي.

وفي ذات السياق تطرق للمأزق الذي يوجد عليه هذا المسار منذ عدة سنوات مؤكدا على أنه "أصبح يشكل مخاطر كبيرة على السلام والاستقرار في المنطقة"، والجزائر بصفتها ملاحظا رسميا في مسار السلام ستواصل كما فعلت دوما في العهود الماضية تقديم مساهمتها من أجل تسوية عادلة ودائمة لنزاع الصحراء الغربية مؤكدا أنها "لن تدخر أي جهد حتى ترافق بتشجيعاتها الأشقاء المغربيين والصحراويين من أجل أن يغلبا معا منطق السلم والوفاق على التوتر وعدم الاستقرار"[46].

ويرجع موقف الجزائر تجاه قضية الشعب الصحراوي ودعمها لكفاحها العادل، نابع من المبادئ السامية لثورة الفاتح من نوفمبر المجيدة، ويعكس أيضا إلتزامها تجاه احترام القانون والشرعية الدوليين، سيما القرارات الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن بخصوص هذه القضية المدرجة على جدول أعمال اللجنة الرابعة المعنية بتصفية الاستعمار[47]، إذ تؤكد الجزائر موقفها الداعم لقضية الصحراء الغربية في المحافل الدولية، حيث أبدت مؤخرا على لسان ممثلها بالأمم المتحدة "سفيان ميموني" على أنه لا مجال للشك في طبيعة النزاع في الصحراء الغربية الذي يعد مسألة تصفية استعمار، مددا تمسك الجزائر بحق شعب الصحراء الغربية الثابت في تقرير المصير[48].

ثانيا: الأزمة الليبية والمقاربة الجزائرية

1-تداعيات الأزمة الليبية على أمن الجزائر:

أفرزت الأزمة الليبية العديد من التداعيات التي أثرت على الأمن الوطني الجزائري، حيث تربط الجزائر بليبيا حدود على طول 982 كلم ونظرا لكبر هاته المساحة فمن الصعب تغطيتها أمنيا، خاصة في ظل الانكشاف للحدود الجزائرية من جهة، والتهديدات الأمنية التي تشهدها دول الجوار من جهة أخرى ومن بين التهديدات على أمن الجزائر نذكر:

تنامي خطر التنظيمات الارهابية والانتشار الفوضوي للأسلحة، حيث أن استمرار الأزمة في ليبيا التي تشترك مع الجزائر بحدود كبيرة يهدد الأمن القومي الجزائري (الفوضى الأمنية وعدم الاستقرار)، إذ تعتبر الجزائر أن ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها القومي وتتخوف من انتقال الأسلحة إلى عناصر إرهابية في أراضيها[49].

فمع زيادة انتشار الأسلحة وتكرار هجمات المتشددين وبحكم التوفر الخارج عن السيطرة للمتفجرات والأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة والذخيرة ذات الصلة في ليبيا منذ أوائل عام 2011 ، كل هذه المؤشرات كان لها تأثير قوي على تصورات المسؤولين الجزائريين بشأن ليبيا، فإنتشار الأسلحة داخل ليبيا بسبب آثار غير مباشرة على دول الجوار، تجسدت آثاره من خلال استخدام مخزون القذافي الموجود خلال حرب 2011 وتوفير أسلحة إضافية من قبل الأعضاء في الائتلاف الذي تدخل في نفس العام[50].

وبالنسبة للجزائر، ارتفع مستوى العنف الجهادي، فهناك ما يشير إلى استخدام مئات الكيلو غرامات من متفجرات سيمتكس من حقبة القذافي من قبل الجهاديين بالقرب من الجزائر العاصمة، حيث أعلنت أجهزة الأمن الجزائرية اكتشاف مخبئين للأسلحة شملت 15

قذيفة لأنظمة الدفاع الجوي المحملة من طراز SA-24 و28 قذيفة من طراز Strela -2 من ترسانة القذافي، بالقرب من عين أميناس على بعد 27 ميلا من الحدود الليبية، وفي يونيو 2012 بعد ثلاثة أشهر من عملية مماثلة في تمنراست، قامت القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، بمساعدة حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا بهجوم انتحاري على قاعدة شرطة شبه عسكرية في ورقلة، مما أسفر عن مقتل شخص وإصابة ثلاثة آخرين[51].

2-أسس المقاربة الجزائرية لحل الأزمة الليبية:

ترى الجزائر أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يقتضي أن يكون حل الأزمة الليبية ليبيا، وأنه كلما تدخلت دول أجنبية بغرض تعزيز نفوذها عبر التحالف مع طرف ضد طرف آخر طال أمد اللاستقرار في ليبيا، وعليه فقد ارتكزت المقاربة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية على ثلاثة محاور[52] نلخصها كالتالي:

المحور الأول: رفض التدخل الأجنبي انطلاقا من المبادئ الثابتة في سياسة الجزائر الخارجية التي تعتبر حق الدول في السيادة من بين المبادئ الرئيسية في سياستها، وتعارض بشدة تواجد القوات الأجنبية على التراب الجزائري أو على حدودها.

أما المحور الثاني: فيرتكز على تعزيز الحوار بين الأطراف الداخلية فحسب المقاربة الجزائرية في الأزمة الليبية، فإن التسوية أو الحل في هذا النزاع لا يتم إلا باجتماع الأطراف الداخلية المعنية مباشرة بالنزاع دون السماح بوجود تدخل أجنبي على اعتبار أن الأزمة الليبية لا بد أن تحل من طرف الليبين وحدهم دون إشراك طرف آخر في إطار حوار شامل لا يقصي أي طرف على أساس انتماءات سياسية أو قبلية، ما عدا الجماعات المتطرفة المصنفة ضمن المنظمات الارهابية، وهو ما ميز الموقف الجزائري عن غيره من مواقف الأطراف الدولية والاقليمية التي تتدخل مساندة لطرف على حساب آخر، مثلما حدث في مصر أين تدخلت لصالح اللواء "حفتر خليفة" ومساهمة كل من قطر والامارات والكويت في فرض الحظر الجوي على ليبيا.

وفيما يخص **المحور الثالث:** تمثل في دعم المساعي الأمنية في البحث عن حل سياسي أي العمل بشكل جماعي في إطار المنظمات الدولية التي تهدف إلى ايجاد تسوية سلمية.

الخاتمة:

تبذل الجزائر مجهودات كبيرة في حل وتسوية الأزمات الراهنة في الساحة العربية والافريقية خاصة الأزمة الليبية وقضية الصحراء الغربية، حيث تعمل الجزائر على تبني مقاربة سياسية سلمية تعاونية إقليميا ودوليا من أجل تسوية هذه الأزمات وضمان عدم تعقدها أكثر، كما تحرص كل الحرص على استقرار هذه الدول على إعتبار أن استقرارها من استقرار الجزائر.

بنت الجزائر موقفها تجاه قضية الصحراء الغربية بالدرجة الأولى على أسس ومبادئ السياسة الخارجية الرامية إلى مساندة الحركات التحررية في العالم، وحقها في تقرير مصيرها، وكتأكيد على هذا ساندت الجزائر المقترح الأممي بإجراء استفتاء تقرير المصير، واعتباره الوسيلة الناجعة لتسوية القضية الصحراوية.

أما فيما يتعلق بالأزمة الليبية فالجزائر ترى أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول يقتضي أن يكون حل الأزمة الليبية ليبيا بإشراك جميع أطراف النزاع، وأنه كلما تدخلت دول أجنبية بغرض تعزيز نفوذها عبر التحالف مع طرف ضد طرف آخر طال أمد اللاستقرار في ليبيا، كما دافعت الجزائر بقوة عن خيار الحل السياسي مؤكدة تمسكها بعقيدتها التقليدية في رفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول، وبعد تفاقم الأوضاع في ليبيا أكدت العديد من الأطراف الفاعلة في الأزمة على دور المقاربة الجزائرية التي نادت بضرورة حل سياسي للأزمة من خلال حوار ليبي –ليبي يضم كل الأطراف ، تحت رعاية الأمم المتحدة يفضي إلى بناء مؤسسات شرعية عبر انتخابات نزيهة وشفافة تقود إلى الأمن والسلام.

الهوامش:

1 فرجاني هشام،" البعد الافريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999-2009،" مذكرة لنيل الماجستير، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر، سبتمبر 2009، ص.15.

2 فرجاني، مرجع سابق، ص.24.

3 قجالي محمد، "ضبط الحدود الاقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار: الحالة الجزائرية- التونسية،" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة الجزائر، 1990، ص ص.299-302.

4 يحي زبير، "الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل،" بتاريخ: 2012/11/28 على الموقع :
http://studies.aljazeera.net تاريخ التصفح: 2015/05/15 على الساعة: 14:31.

5 بوحنية قوي، "استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الافريقي،" بتاريخ: 2012/06/26 على الموقع:
http://studies.aljazeera.net تاريخ التصفح: 2015/05/25، على الساعة: 20:24.

6 سعادة ابراهيم، "الجزائر والأمن الاقليمي،" مذكرة لنيل الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997، ص.8.

7 قجالي، مرجع سابق، ص ص.294-295.

8 قجالي، مرجع سابق، ص.309.

9 القط سمير، المركز الديمقراطي العربي، "السياسة الخارجية الجزائرية في افريقيا : التطورات والمحددات ،" بتاريخ: فبراير 2017على الموقع: http://democraticac.de/?=43847 ، تم الاطلاع:2019/01/07على الساعة: 10:00.

10 عبد الغفار محمد أحمد، فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية دراسة نقدية تحليلية ، ج.2، الكتاب الأول، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع: الجزائر،2004، ص.76.

11Delphine Lecoutre, "Le Conseil de Paix et de L'union Africaine Clef d'une Nouvelle Architecture de Stabilité en Afrique," Afrique Contemporale,2004, pp.131-133.

12 بقاح مليكة، "الصحراء الغربية ثروات وتاريخ،" الجيش، ع.620، مارس 2015، ص ص.22-25.

13 مصطفى عبد النبي، "موقف الأمم المتحدة من قضية الصحراء الغربية،" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، كلية القانون بجامعة الجزائر، 2002/2001، ص.44.

14 بقاح ، مرجع سابق.

15 عجاج حميد، "الصحراء الغربية آخر مستعمرة في افريقيا: محطات تاريخية ورهانات،" الجيش، ع.620، مارس 2015، ص ص.26-28.

16 مفيد خليفة عمر البكباك، "الموقف الأمريكي تجاه القضايا العربية 2016/1990(الصحراء الغربية نموذجا)،" مجلة كلية الآداب، ع.10، (بدون تاريخ وسنة النشر)، ص ص.303-336.

17 بوتورة مصطفى، "سياسة الجزائر الخارجية: المبادئ والممارسات حق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية خياران أساسيان، جريدة الشعب بتاريخ: 2015/03/21 على الموقع:
http://www.evhaab.com تم التصفح بتاريخ : 2019/04/15 على الساعة: 19:12.

18 مزيان، مرجع سابق، ص ص.41-54.

19 الشرقاوي محمد عيسى ، صراع الصحراء والمبادرة المغربية، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريد الاهرام: مصر، 1981، ص.134.

20 مصطفى، مرجع سابق، ص.40.

21 شنعان مسعود، "نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، حقوق الانسان وحق الشعوب المستعمرة في تقرير المصير،" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، سبتمبر 2007، ص.101.

22 Malek Boualem, La Question de Sahara Occidental et le Droit International , Algérie,1983,p.229.

23 وصايف الشمري، "رياح التغيير في الوطن العربي (2010-2012) الثورة الليبية، دراسة صادرة عن إدارة الدراسات والبحوث قسم شؤون الباحثين، أكتوبر 2012، ص ص.1-51.

24 الداودي محمد السنوسي، "فجوة الأمن: تداعيات انفجار الأوضاع في ليبيا،" السياسة الدولية، ع.197، م.49، يوليو 2014، ص ص.130-133.

25 مالكي أحمد، "تطور الوضع في ليبيا ما بعد القذافي،" مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع.6، سبتمبر 2011، ص ص.2-4.

26 عبد العظيم جبر حافظ، "التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011(رؤية سياسية تحليلية)،" مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع.38(بدون تاريخ)، ص ص.102-121.

27 المكان نفسه.

28 السالك ولد ديدي، "مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول الديمقراطي في منطقة المغرب العربي،" مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع.6، سبتمبر 2011، ص ص.4-6.

29 الزواوي محمد سليمان، "التداعيات الاقليمية للأزمة الليبية،" رؤية تركية، ع.3، السنة 3، خريف 2014، ص ص.23-36.

30 مالكي، مرجع سابق، ص ص.2-4.

31 مهدي عاشور، "قراءة في أسباب الصراع،" بتاريخ: 2016/06/26 على الموقع: http:// www.sis.gov.eg/uevar/349 ، تم التصفح بتاريخ: 2019/03/29 ، على الساعة: 18:26.

32 القريتلي اسماعيل، "المحركات الداخلية للأزمة الليبية: مدخل تحليلي،" تقارير، 4فبراير/ شباط 2020، ص ص.1-8.

33 عفيف أحمد خليف، "الثورة الليبية (2011-2013) الخصوصية وتحديات المرحلة الانتقالية، دراسات، م.42، ع.3، 2015، ص ص.663-680.

34 المكان نفسه.

35 الأطرش أحمد علي، "المشهد السياسي والأمني في ليبيا رؤية تحليلية استشرافية،" ورقة مقدمة في ندوة عقدت بطرابلس في 2015/06/13 ، عن الانقسام السياسي في ليبيا، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ص ص.1- 12.

36 عفيف، مرجع سابق، ص ص.663-680.

37 المكان نفسه.

38 محمود علي، " رغبة فرنسية في التدخل العسكري في ليبيا.. الأسباب والتداعيات، بتاريخ: 2015/06/26 على الموقع: http://albadil.com/?p=948276 ، تم التصفح بتاريخ: 2019/05/20 على الساعة: 18:33.

39 سارة طالب السهيل، "الثروة الليبية مطمع للمافيا الدولية،" بتاريخ 2020/12/15 على الموقع: www.ammonnews.netK تم التصفح بتاريخ: 2030/12/22، على الساعة: 18:55.

40 زردومي علاء الدين، "التدخل الاجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي ، " مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، 2012-2013، ص ص.125-130.

41 دبش اسماعيل ، سياسة الجزائر الخارجية بين المنطلقات المبدئية والواقع العربي، دراسة حالتي: الساحل الافريقي والعالم العربي أزمتي مالي وما يسمى بالربيع العربي: الأسباب والأبعاد(الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2017)، ص.283.

42 صويلح عبد الله، "الوضع الأمني في ليبيا وانعكاساته على دول الجوار،" مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية(جامعة الجزائر 3: تخصص دراسات أمنية ودولية، جوان 2017)، ص ص.159-160.

43 قاسمي مولود، "الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية،" مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع.11، 2019/12/04، ص ص.65-74.

44 القط، مرجع سابق.

45 بن عنتر عبد النور، "العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا،" بتاريخ: 2011/09/06، على الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/09/2011967364431247.html، تم التصفح 2020/01/01 على الساعة: 10:30.

46 "القضية الصحراوية هي أحد أولويات نضال الشعب الجزائري من أجل التحرر الانساني في افريقيا" على الموقع: www.aps.dz بتاريخ: 2019/10/01 ، على الساعة: 18:06.

47 بن منصور عبد الكريم، " موقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية يعكس مدى إلتزامها بالدفاع عن الشرعية الدولية، على الموقع: http://www.spsrasd.info بتاريخ 2020/10/05 ، على الساعة: 21:50.

48 "الجزائر تجدد موقفها الداعم لقضية الصحراء الغربية كمسألة تصفية استعمار،" على الموقع: www.asp.dz، بتاريخ :2019/10/23 ، على الساعة:14:27.

49 بن عنتر عبد النور، "الأزمة الليبية.. غياب جماعي وخلافات ثنائية،" مركز الدراسات المتوسطية والدولية، ع.6، سبتمبر 2011، ص ص.

50 حرشاوي جلال، "قرب لا يبعث على الراحة كيف تواجه الجزائر الصراع في ليبيا،" مركز تقييم الأمن في شمال افريقيا، ورقة إحاطة ، يونيو 2018، ص ص1-28.

51 المكان نفسه.

52 عمور ثابت، "الدور الجزائري في الأزمة الليبية: دبلوماسية نشطة تسابق نظيرتها المصرية،" بتاريخ: 2016/06/15 على الموقع: www.alakhbar.com/mo، تم التصفح بتاريخ: 2019/06/25 على الساعة: 19:59.